تشجيعه بوضع الغرامات أو المكافآت حتى أن العقيدة الدينية يمكن أن تؤثر في النواحي الطبيعية وفي السلوك الانساني أيضاً. فالدين الاسلامي قد منع تطور أعداد الخنازير في العالم الاسلامي، كما ساهم في الحد من زراعة الكرمة، ومنعت الديانة الهندوسية من تطور استغلال الماشية استغلالاً اقتصادياً في الهند[٢٥].

ولم تتوصل الجغرافيا البشرية إلى هذه القناعات إلاّ بفضل الجغرافيين الفرنسيين الذين لم يستطيعوا تجاهل التأثير والفعل الانساني في البيئة الطبيعية، وذلك لسببين: الأول، الاحاطة بسلبيات المدرسة الحتمية التي ساهمت في كشفها دراسات الجغرافيين الميدانية وتطبيقاتهم الحقلية؛ والثاني، الاهتمام بالانسان وبالتنظيمات الاجتماعية وطرق التفاعل وأنماط الحياة الانسانية التي أوصلت جميعاً المهتمّين إلى ولوج ميدان الجغرافيا البشرية من أبواب متعددة تخصّ علوماً اجتماعية شتى. وقد انصب اهتمام الجغرافيين الفرنسيين على عامل الحرية في الاختيار وعنصر الامكان الذي يفسح المجال للحركة في العمل والنشاط. وكان توجههم ينطلق من اعتبار هام هو أن نوع الانسان ورغباته وقدراته العقلية والجسمانية لها دخل كبير في تنظيم المجتمع البشري وفي تعديل البيئة الطبيعية[٢٦].

كان أول من أطلق اسم الامكانية على هذه المدرسة هو الفرنسي لوسيان فافر ولكن تطورها كان على يد الجغرافيَّين دو لا بلاش de la Blache وبرين Brunhes الفرنسيَّين أيضاً. ولا يزال الجغرافيون البشريون حتى الآن يؤمنون بالأسس التي أرسى عليها الجغرافيون الفرنسيون علم الجغرافيا البشرية[٢٧].

٢٥- الصقار، دراسات في الجغرافية البشرية، مذكور سابقاً، ص: ٤٠.

٢٦- المرجع نفسه، ص: ٤١.

٢٧- للتفصيل حول المدرسة الامكانية ومساهمة الفرنسيين فيها وخصوصاً فافر ودولا بلاش، انظر:
- وهب، الجغرافيا البشرية، مذكور سابقاً، ص: ١٩- ٢١.

يوافق الامكانيون الحتميين في تأثير الطبيعة على الانسان، ولا يستطيعون التنكر لهذا التأثير. ولكنهم لا يتوقفون عنده. فهم، بالاضافة إلى إقرارهم بأن الانسان ليس له مطلق الحرية في أن يفعل ما يشاء في الطبيعة، وليس، في الوقت نفسه، متحرراً بالكامل من تأثير البيئة الطبيعية، يقرّون ويؤكدون أن الانسان قادر على الفعل في الطبيعة وعلى تغيير بعض مظاهرها حسب ما تقتضيه مصلحته، وعلى قدر ارتقائه الحضاري. وبالتالي فإن هذا التأثير يتغير بين منطقة وأخرى وإن كانتا متشابهتين في وضعهما الطبيعي، وذلك حسب قدرة الانسان وحاجاته، وهذا ما سبقت الاشارة إليه.

هذا على صعيد التشابه في البيئة الطبيعية. أما على صعيد الاختلاف، فإن الامكانيات بذاتها تضيق أو تتوسع. فهي في المناطق الجغرافيّة الصعبة مثل الجبال العالية والصحارى، والمناطق المتطرفة في موقعها ومناخها كالمناطق الاستوائية والقطبية، ضيقة جداً وبالتالي فإن فسحة اختيار الانسان محدودة إذا لم تكن شبه معدومة. والامكانيات في المناطق المعتدلة مفتوحة على كل الاحتمالات. وهذا ما تنبّه له المفكر العربي ابن خلدون بنظر ثاقب قبل ظهور المدرسة الامكانية بستة قرون. وإذا كان العصر الحاضر يقف إلى جانب المدرسة الامكانية فذلك لأن تقنيات العصر قضت بشكل شبه كامل على كل حتمية وجعلتها في حدودها الدنيا اللازمة لضرورات الحياة. وفتحت الامكانيات في كل الاتجاهات وبشكل لا نهائي، وإن كانت مبنيّة على مقوّمات الحياة الضرورية.

لذلك فإن العصور العلمية تتحدّد بمحطات سيطرة الانسان على مقدّرات الطبيعة، واكتشافه لعناصرها الأساسية التي ساهمت في ارتقائه العلمي والمعرفي من أجل تحديد السيطرة بالارتقاء إلى معالم جديدة تساهم في زيادة السيطرة، وهكذا.. منذ اكتشاف النار وصولاً إلى الذّرة والى الاتصالات الحديثة التي جعلت من الارض وما حولها قرية صغيرة.

بهذا المفهوم، يمكن تعريف الجغرافيا البشرية بأنها العلم الذي يهتم بالتعرّف إلى البيئة الطبيعية، مكان سكن الانسان، واستكشاف امكانياتها وطرق الافادة منها من أجل ارتقاء الانسان وتقدمه من أجل هدف واحد، واضح ومحدد، هو التلاؤم التام والتوافق بين الانسان بامكانياته الفكرية، والبيئة بامكانياتها الطبيعية مما يخدم الانسان، ومما يحافظ على البيئة بشكل إيجابي، مع لحظ كافة التغيّرات والآثار والبصمات التي يتركها الانسان فيها.

من هذا المنطلق، يؤكد الجغرافيون من وجهة لنظر الامكانية أن الانسان على علاقة إيجابية مع الطبيعة لأنها لا تحتّم عليه سلوك طريق معيّنة في حياته، ولا تفرض عليه نمط سلوك معين، أو ترسم له مصيراً تاريخياً محدداً. والبيئة الطبيعية ليست مسوّرة بأسوار تمنعها من الاختلاط مع الخارج. والنقاء السلالي ربما غير معروف حتى في المجتمعات المغلقة والمعزولة عن حركة العالم. لذلك فالإمكانيون يعتبرون أن البيئة هي عامل قوي في إقامة السلالات واختلاطها لأن العلاقات بين البيئة والانسان لا تظهرها إلا المصالح الحقيقية التي يسعى الانسان إلى تحقيقها في المكان المعيّن[٢٨].

هنا تكمن المسألة الأساسية التي تشكّل قمة الاختلاف بين المدرسة الامكانية والمدرسة الحتمية. وإذا كان الحتميون يعطون الأهمية القصوى لتأثير البيئة الطبيعية على الانسان، فإن الامكانيين يعطون الأهمية القصوى للانسان. وهم يعتبرون أن بدايات النشاط الانساني على الأرض ورصد تطورها وشدة تأثيره على الطبيعة هي مجال اهتمام الجغرافيا البشرية وغايتها الرئيسية. وينقل الصقار مقارنة بين كتابين في الحتمية والامكانية يعتبران كنموذجين متناقضين لكيفية تناول مواضيع الجغرافيا البشرية عن الكتاب الهام الذي نشره تايلور، وعن مقالة بالذات

٢٨- الصقار، دراسات في الجغرافية البشرية، مذكور سابقاً، ص: ٤٢.

لـ : G. Tatham يعالج فيها موضوع الحتمية والامكانية في الجغرافيا البشرية وهي بعنوان: "الحتمية والامكانية في جغرافية القرن العشرين"[٢٩].

تظهر هذه الدراسة اهتمام مس سمبل المؤمنة بالحتمية الجغرافية، بتأثير البيئة الطبيعية كموقع وجبال ومناخ على الانسان، وإهتمام "برين" الذي يؤمن بالامكانية باظهار النشاطات التي يقوم بها الانسان في قطاع الخدمات، ومن ثم بداية سيطرته على المملكة الحيوانية من خلال الرعي وعلى المملكة النباتية من خلال الزراعة مروراً باستغلال الموارد الطبيعية وصولاً إلى الصناعة. ومن خلال هذه المقارنة نلمس اختلاف الهدف بين المنهجين. فبينما تريد "مس سمبل" التأكيد على تأثير البيئة الطبيعية ، كان "برين" يحاول أن يؤكد النشاط الانساني على سطح الأرض بصرف النظر عن البيئة الطبيعية. ولم تكن الغاية لدى دراسته العلاقة بين الانسان والبيئة، إظهار التأثير من أحدهما على الآخر، بل كان همّه البحث في العلاقات الجغرافية بين العوامل الطبيعية والعوامل البشرية. وفي هذا التوجّه نقل نوعي يعود الفضل فيه إلى المدرسة الامكانية. وهذا النقل النوعي هو النظرة إلى البيئة. فهي ليست، باعتباره، مظهراً طبيعياً فقط، بل هي مظهر حضاري أيضاً[٣٠]. وبهذا المعنى تنتقل البيئة الطبيعية، وبموجب نشاط الانسان، من صفتها الطبيعية إلى صفتها الاجتماعية[٣١]. ويظهر مما قدمه "برين" أن الانسان ليس خاضعاً بالكليّة للبيئة الطبيعية، بل هي تقدم الامكانيات التي لا تتصف بالنهائية أو الحتمية ما عدا القوانين العامة والشروط الأساسية التي تسمح للانسان بالعيش والفعل والنشاط. وبما أن الانسان هو سيد هذه الامكانيات

٢٩- G.Tatham, "Environmentalism and Possibilism", in: Taylor, G. (Editor), Géography in the twentieh Century, London, 1960, P: 128.

٣٠- الصقار، دراسات في الجغرافية البشرية، مذكور سابقاً، ص: ٤٣.

٣١- غاطف عطيه، التطور الاجتماعي في فكر سعادة، أعمال الندوة الفكرية حول "انطون سعادة مفكراً"، ٢٠- ٢٢ أيلول ١٩٩٧. الجمعية الفلسفية الاردنية، عمان، ص ٢٠.

والمسيطر عليها، فهو الذي يحددها ويوجهها في سبيل مصلحته وارتقائه. لذلك فالامكانيات الطبيعية هي في خدمة الانسان وليس العكس. ومن أجل ذلك يجب أن تكون الأولوية للانسان في علاقته مع الطبيعة.

وعادت الأفكار الحتمية لتظهر إلى الوجود من جديد مع غريفيت تايلور الذي أعاد الأهمية إلى البيئة الطبيعية ولكن ليس بالدرجة نفسها التي اعطتها إياها مس سمبل، ومن سبقها من أنصار الحتمية في الجغرافيا البشرية. لقد خفف تايلور من حتمية البيئة الطبيعية وقال إنها أشبه بشرطي المرور الذي يسمح بالسير أو يوقفه أو يغيّر من سرعته. وإذا أراد الانسان أن يستغل بيئة محددة، فعلى هذه البيئة المحدّدة أن توجد أولاً. ومن أجل استغلالها لا بد أن تكون صالحة للاستغلال ومستعدة للتجاوب في عملية الاستغلال. وأي تطوير، مهما كان نوعه، لأية بقعة من الأرض في العالم، لا يمكن أن يتم بتجاهل الخصائص الطبيعية لهذه البقعة. وبما أن امكانيات البيئة مختلفة بين بيئة واخرى، فإن استغلال هذه الامكانيات لا بد أن يكون مختلفاً أيضاً. منها ما هو بحاجة لجهود كبرى ولميزانيات ضخمة، ومنها ما هو سهل التنفيذ. منها ما يعطي مردوداً ضخماً ومنها ما يعطي القليل، وهكذا... وإذا كان الانسان هو الذي يبذل نشاطه ومجهوده، فإن البيئة هي التي تستجيب وتعطي. والانسان لا يستطيع تغيير الاوضاع بالكليّة بل يعدّل ويغيّر بشكل محدود يتناسب مع مصلحته، ومع درجة تقدمه.

وإذا كانت المدرسة الحتمية الجديدة قد قرّبت الفوارق بين المدرسة الحتمية والمدرسة الامكانية، فإنها بذلك قد أعطت الأهمية للمجتمع المحدّد بظروفه الاجتماعية – التاريخية وللإتجاه الذي يعطي للاقليم أهميته في تأسيس جغرافيا حديثة تأخذ الايجابيات من المدرسة الحتمية ومن المدرسة الامكانية لتجعلها جميعاً عناصرها الأساسية، وهي الجغرافيا الاقليمية

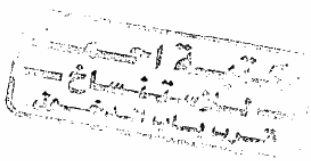

المدرسة الجغرافيّة الاقليمية

إن اهتمامات الجغرافيا الاقليمية تدور حول العناصر الإيجابية المأخوذة من المدرسة الحتمية، والعناصر الايجابية المأخوذة من المدرسة الامكانية. وهي مزيج متناسق ومتفاعل من الجغرافيا الطبيعية ومن الجغرافيا البشرية. والجغرافيا الاقليمية تبحث في كيفية تأهيل الانسان للأرض من أجل متطلباته وسد حاجاته، في الوقت نفسه الذي تظهر فيه هذه البيئة الاقليمية في شكل محدّد، أو في احتمالات محدّدة لكيفية الاستفادة منها وتسخيرها لهذه الحاجات والمتطلبات.

من نافل القول التأكيد أن الأرض تنقسم إلى بيئات مختلفة. وهذا التقسيم هو السبب المباشر لتوزّع النوع البشري إلى جماعات. وهي تعطي لهذه الجماعات خصائصها الذاتية، بحدودها وتربتها ومناخها وتضاريسها. وهي التي تشكل الحصن الطبيعي منذ بداية تكوّنها التاريخي - الاجتماعي. وإذا كانت الحدود الطبيعية تشكل العنصر الاساسي لعدم تفاعل مجموعتين من الناس واختلاطهما، وإن كانا متجاورين على مقلبي هذا الحاجز الطبيعي، فإن تمايز هاتين المجموعتين هو النتيجة المنتظرة لوجود هذه الحدود الطبيعية من جبال عالية وبحار وصحارى وغابات.

يعتبر سعادة، وهو الذي أسس عقيدته الاجتماعية - السياسية (القومية) على المدى الجغرافي الاقليمي، "أن من أهم مؤثرات البيئة أو الأرض في تمييز الجماعات أنها أهم عامل في تكوين شخصية الجماعة"[٣٢]. والبيئة أو الاقليم الجغرافي هو الذي يحدّد نمط حياة ساكنيه. لذلك، يستحيل نشوء حضارة زراعية في الصحراء، بنظر سعادة، كما أن الهلال الخصيب يدفع ساكنيه إلى الاشتغال بالزراعة.

٣٢- سعادة، نشوء الأمم، مذكور سابقاً، ص: ٤٧.

مكتبة احمد مجاور الباب الامامي

ولكن سعادة لا يكتفي هنا بما تقدمه الأرض أو البيئة المحدَّدة جغرافياً بموقعها الطبيعي ومناخها وتضاريسها، بل يتجاوز ذلك إلى القول: "إنه لا بد للأرض من جماعة مؤهلة للاستفادة منها، فحيث كانت الأرض خصبة، والجماعة البشرية عديمة الخبرة في الأرض لم ينشأ عمران"[٣٣]...فالتاريخ، حسب سعادة، ليس مكتوباً في طبيعة الأرض، على أهميتها، إلاّ أن مصير أي شعب من الشعوب تقرّره العوامل النفسية والمؤهلات العقلية لهذا الشعب، وإن كان يتأثر بالبيئة الطبيعية. فإذا كان ذا مؤهلات عالية استفاد من الامكانيات الطبيعية المتاحة، وإلاّ أهملها وبقي وكأنه لا يتطور أبداً، إذ لا بشر حيث لا أرض ولا جماعة حيث لا بيئة ولا تاريخ حيث لا جماعة[٣٤].

لا شك أن لكل اقليم جغرافي، لكل بيئة، خصائصها الذاتية المتأتية من فعل الانسان فيها، ومن تفاعل الانسان ككائن اجتماعي معها. فالحضارة الانسانية تؤثّر في تكوين الاقليم، وفي إظهاره على غير ما كان بالطبيعة. لذلك يمكننا اعتبار واقع الاجتماع الانساني هو واقع مجتمعات إنسانية ناشئة عن تفاعل الانسان مع البيئة. وواقع هذه المجتمعات الانسانية مختلف باختلاف البيئات الطبيعية. حتى وإن ظهرت بيئات طبيعية متشابهة، فإن واقع التفاعل الاجتماعي والنشاط الانساني في كل منها يجعلها مختلفة. ودراسة هذه البيئات الطبيعية باختلافاتها أو تشابهها، ودراسة طرق التفاعل، وأنماط العلاقات الانسانية فيما بينها، وبينها وبين البيئات المتشكّلة طبيعياً واجتماعياً هي، جميعاً، من صميم اهتمامات الجغرافيا الاقليمية[٣٥].

وإذا كان الاقليم يتألف من منطقة طبيعية لها خصائصها ومميزاتها، وشكلها،

٣٣- المرجع نفسه، ص: ٤٨.

٣٤- المرجع نفسه، ص: ٤٨.

٣٥- أنظر للتفصيل حول اهتمامات الجغرافيا الاقليمية:

-René CLOZIER, Histoire de la géographie, Que sais-je? 1972. Paris.

ومن مجموعة من الناس لهم عمرانهم وعلاقاتهم وأنماط سلوكهم وشبكة تفاعلاتهم فيما بينهم المؤثّرة في إقليمهم، والمتأثرة به، فإن ما يمكن استنتاجه أن واقع الاجتماع البشري هو واقع أقاليم جغرافية، أصبحت اجتماعية بفعل الانسان ونشاطه، هو واقع بيئات اجتماعية، تفصلها عن بعضها بعضاً حدود جغرافية طبيعية جعلت انتشار الانسان في الأرض موافقاً للبيئة الطبيعية. وهذا يعني "أن واقع المجتمعات البشرية هو واقع بيئات طبيعية، أولاً، حصلت ضمنها تفاعلات إنسانية متميزة بتميّز المواقع الطبيعية. لذلك فمدنيّة الجماعة المستقلة مستمدة من بيئتها لأن الاستنباط والتكييف يجب أن يكونا ملازمين لخصائص البيئة الطبيعية"[٣٦].

وإذا كانت الجغرافيا الاقليمية قد بقيت زمناً طويلاً تدرس العلاقات بين الانسان وبيئته الطبيعية، إلاّ أن هذه العلاقات لا تحصل دوماً بطريقة مباشرة، بل تمرّ، وفي أغلب الأوقات، عبر العلاقات الاجتماعية المتأتية إما من داخل البيئة الطبيعية أو من الخارج. فالاقليم الطبيعي هو المكان الذي تمارس عليه هذه العلاقات الاجتماعية. ويمكن أن يتغيّر شكل فعل الانسان فيه كنتيجة طبيعية لهذه العلاقات الاجتماعية. ويقدم لنا "إيزنار" مثلاً واضحاً على ذلك: "القرية عندما تختار أن تشرف على منحدر صخري إنما تردّ بذلك على حالة عدم الأمن... وإذا زال الخطر فسرعان ما تهجره لكي تقترب من الطريق الذي يصلها بالسوق المديني"[٣٧]. ولنا في طريقة إعمار الجبل اللبناني على مدى تاريخه ما يؤيّد هذا التوجّه. وهذا ما يوصلنا إلى تأكيد أن الاقليم الطبيعي ما هو إلاّ شيء نظري أحلّ الانسان مكانه الاقليم الجغرافي المؤهّل من قبل الانسان الاجتماعي، من قبل

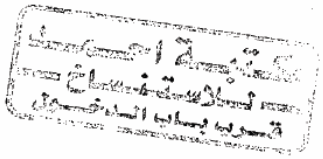

٣٦- عطيه، التطور الاجتماعي في فكر سعادة، مذكور سابقاً،ص: ٢٠.
٣٧- إيزنار، المدى الجغرافي، مذكور سابقاً، ص: ٦٨.